مقـدمة

منذ بدء التاريخ، حاز المستقبل عند الإنسان على نفس قدر الاهتمام الذي ناله كل من ماضيه وحاضره، بل وقد تجاوزهما أيضاً، كونه يمثل التاريخ الـذي لم تكتب فصوله بعد، والذي يثير غريزة الفضول الإنسانية لمعرفة ما سوف يحدث في المستقبل، هذا الفضول قاد الإنسان إلى طرق عدة، اعتمدت فـي معظمها على الحدس والتخمين أحياناً والخرافة في أحيـان أخـري وقلمـا اعتمدت على المنهج العلمي من أجل استشراف المستقبل.

فضول الإنسان لم يتعارض قط مع طموحه الذي أوصله إلى التقدم والرقـي والحضارة التي نشهدها الآن، بل تضافرا معاً، وتداخلا مع التطور المعرفي والعلمي والتكنولوجي، الذي قاده الإنسان بإطلاق العنان لعقله مفكراً ومتأملاً وباحثاً ومجرباً ومختبراً ... الخ، مما فتح ثغرة في الجـدار الفاصـل بـين حاضر الإنسان ومستقبله، وإن كانت هذه الثغرة لا تزال ضيقة نسبياً مقارنة بطموحه الجامح.

بينما تحاول الخرافة جاهدة التنبؤ بما سيحدث، فإن المنهج العلمي ترفع عـن هذا، كونه لا يقدم تنبؤات بما سيحدث، بل يقدم مستقبليات بديلة تعتمد علـى الاستفادة من الدروس التاريخية ودراسة الاتجاهات الحالية. وبينمـا تـسعي الخرافة إلى تقديم أحداث مستقبلية يستسلم الإنسان لها كقدره ونصيبه، فـإن هدف المستقبليات البديلة هو إفساح المجال للإنـسان للتـدخل (مـن خـلال سياساته) بتغيير وتشكيل وتعديل مستقبله.

لا يمثل تدخل الإنسان في مستقبلة إلى اليوم سوى وقوف الإنسانية على عتبة هذا المجال، الذي لم يتم سبر أغواره بعد، ولكن هذا لا يدعو قـط للإحبـاط بقدر دعوته لتقدير الفضول والطموح والشجاعة الإنسانية نحو مزيـد مـن استشراف مستقبلنا من خلال العلم.

١. هذا التقرير

منذ ما يقرب من اثنتي عشر عاماً، وكل أربعة أعوام (١٩٩٧- ٢٠٠٠- ٢٠٠٤- ٢٠٠٨)، وإن شئنا التدقيق والتخصيص، فبالتزامن مع الفترة التي تفصل بين نهاية وبداية كل فترة رئاسة أمريكية، يصدر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي ***National Intelligence Council (NIC)*** تقرير دوري يصف الاتجاهات العالمية المستقبلية، والعوامل المرجح أن تشكل أحداث المستقبل، لتكون بمثابة أداة تستخدمها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في صناعة قراراتها وسياساتها الإستراتيجية الهامة.

تعود فكرة تأسيس مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنه منذ عام ١٩٧٩ يعد مركزاً للتفكير الاستراتيجي داخل الحكومة الأمريكية، حيث يدعم رئيس الولايات المتحدة وكبار صناع القرار ويقدم التقارير لرئيسه، من خلال تحليل وتقدير قضايا السياسة الخارجية والأمن القومي، التي يتم مراجعتها وتنسيقها عبر كل جهات الاستخبارات الأمريكية.

ولقد تابعنا جميعاً الأزمة التي لازمت تولي باراك أوباما مهام الرئاسة بخصوص المجلس، عندما سحب السفير تشارلز فريمان ترشيحه لمنصب رئيس المجلس الوطني للاستخبارات، عقب تزايد الجدل داخل وخارج الكونجرس حول علاقة وطيدة تربطه بالسعودية والصين، ومواقفه المتشددة من إسرائيل. الأمر الذي كان بمثابة إحراج لإدارة أوباما بشأن اختيارها لكبار المستشارين.

رغم إن معظم أعمال المجلس يتم إعدادها فقط للاستخدام الحكومي الداخلي، أي أنها مصنفة كوثائق سرية، إلا أن بعضها لا يتبع هذا التصنيف ويسمح بنشره، مثل هذا التقرير، وغيرها التي تتناول مسائل إستراتيجية هامة مثل التغير المناخي، والصحة العامة، والإرهاب العالمي، والأوضاع الأمنية في بعض بقاع العالم، والطاقة، والتسليح النووي، وأسلحة الدمار الشامل، وغيرها.

في نهاية عام ٢٠٠٨، وتحديداً في شهر نوفمبر، أي بعد نجاح باراك أوباما في انتخابات الرئاسة الأمريكية، التي نالت اهتماماً واسعاً سواء على المستوي الداخلي أو الدولي، وقبيل توليه مهام الرئاسة الفعلية بأسابيع قليلة، أصدر المجلس أحدث تقاريره ضمن سلسلة الاتجاهات المستقبلية، حمل عنوان (الاتجاهات العولمية ٢٠٢٥: عالم قد تحول). ***Global Trends 2025: A Transformed World*** يعد هذا الإصدار هو الرابع من نوعه ضمن هذه السلسلة، التي شملت من قبل تقارير حول الاتجاهات العالمية (٢٠١٠، ٢٠١٥، ٢٠٢٠)، والتي جميعها حاول تحديد التطورات الهامة التي من المحتمل أن تشكل أحداث المستقبل. بالتالي فإن تقرير ٢٠٢٥ هو إضافة جديدة من اجل تحفيز الفكر الاستراتيجي حول المستقبل، من خلال تحديد الاتجاهات الرئيسية، والعوامل التي تقودها، وإلى أين تبدو إنها متجهه؟ ويتميز بأنه يصف العوامل المرجح أن تشكل أحداث المستقبل أكثر من توقع ما سوف يحدث بالفعل.

غاية التقرير هي مساعدة القراء على إدراك المعالم التي تبين إلي أين تبدو الأحداث أنها متجهه، وتحديد فرص للتدخلات التي من شانها تغيير أو إنهاء مسار تطورات محددة، والرسالة التي يحملها التقرير هي: (إذا كنت ترغب في الاتجاه التي تبدو الأحداث متجه إليه، فقد تحتاج إلي اتخاذ إجراءات من شأنها الحفاظ على هذا المسار الإيجابي. وإذا لم تكن ترغب في الاتجاه الذي تبدو الأحداث متجه إليه، فعليك أن تطور وتنفذ سياسات من شانها تغيير هذا المسار).

بينما اعتمد تقرير ٢٠١٠ بشكل كامل على خبراء من داخل الأجهزة الاستخباراتيه بالإضافة إلى بعض الأكاديمين والخبراء من الإدارة الأمريكية، فقد استعان تقرير ٢٠١٥ بعدد أكبر من المنظمات غير الحكومية والخبراء كان غالبيتهم أمريكيين، إلا أن تقرير ٢٠٢٠ قد توسع ليضم خبراء غير أمريكيين تعزيزاً لفهم اتجاهات محددة عبر تنوع الخبراء المشاركين، أما التقرير الحالي ٢٠٢٥ فقد تميز بتعاون أكبر في الإعداد، من أجل إنتاج

تقرير متميز، عبر تنوع الخبراء والجهات المشاركة في إعداده، فبالإضافة إلى زيادة عدد الخبراء غير الأمريكيين، فإنه قد تم تبادل النسخ المبدئية منه عبر الانترنت والحلقات النقاشية، من أجل تبادل الرؤى والخبرات والحصول على نقد بناء يسمح بتطوير التقرير النهائي.

من ضمن الجهات التي شاركت فى إعداد التقرير: معهد "تشاذام هاوس" بلندن، المعهد الدولي لبحوث السلام بستوكهولم، المعاهد الصينية للعلاقات الدولية المعاصرة ببكين، ومؤسسة"راند" بكاليفورنيا، وغيرهم كثيرون.

نال تقرير ٢٠٢٥ والتقارير السابقة له اهتماماً غير عادي، كونها تتميز بأكثر من المتعة والإثارة، فالنظر إلى المستقبل أثار اهتمام العديد من الجهات، حيث تم ترجمتها إلى العديد من اللغات، ومناقشتها في المكاتب الحكومية، وفي حلقات نقاشية أكاديمية، وتم استخدامها كنقطة انطلاق للشئون الدولية.

رغم أن التقرير يتناول الاتجاهات العالمية المستقبلية خلال الـ ١٥-٢٠ سنة القادمة، إلا أن عدداً مما نوقش خلال صفحاته أبى أن ينتظر كل هذه الفترة الطويلة، واستبق كل التوقعات، فمنذ صدور التقرير وأثناء العمل في هذا العرض، فإن بعض مما ناقشه التقرير قد حدث بالفعل، مثل زيادة دور الدولة في الاقتصاد والأزمة المالية (الاقتصادية) العالمية، والرغبة في نزع عالمي للسلاح النووي (تصريحات أوباما)، مرض وبائي (انفلونزا فيروس *H1N1*) غير أن التقرير لازال يحمل لنا الكثير مما يراه قابلاً للتحقيق خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة.

٢. محتوى التقرير

التقرير يرى أن الـ ١٥-٢٠ سنة القادمة بمثابة واحدة من أهم نقاط التحول التاريخية، حيث العديد من العوامل سيكون لها دورها الهام والحاسم في تشكيل أحداث المستقبل، والتي يناقشها عبر فصوله السبعة (المستقبليات البديلة الممكنة)، وهي:-

- عولمة الاقتصاد.
- ديمغرافيات الخلاف.

- اللاعبون الجدد.
- ندرة في غمرة الوفرة.
- زيادة احتمالية النزاع.
- هل سيكون النظام العالمي على مستوى التحديات.
- تقاسم القوي في عالم متعدد الأقطاب.

في ثنايا هذه الفصول، يطرح التقرير أربعة سيناريوهات توضح بعض الطرق العديدة التي يمكن أن تسلكها أو قد تتفاعل معها (العولمة، والديمغرافيا، وصعود قوى جديدة، وتراجع المؤسسات الدولية، والتغير المناخي، وجيو – سياسية الطاقة)، لينتج عنها تحديات وفرص لصانعى قرارات المستقبل. هذه السيناريوهات تؤكد على أنه نتيجة للتحول العالمي المستمر سوف تبرز تحديات جديدة، وتثير الانتباه إلى أوضاع ومعضلات ومآزق جديدة تنتج عن التطورات الحالية. هذه السيناريوهات لا تكشف كل المستقبليات المحتملة، كما أن ليس من بينها ما هو محتم وضروري، وهي:-

- عالم بلا الغرب.
- مفاجأة أكتوبر.
- الشجار الذي نشب بين البرازيل وروسيا والصين والهند.
- سياسات ليست دائما محلية.

٣. أهم ما جاء في التقرير

سيتناول التقرير عبر فصوله السبعة العديد من القضايا العالمية المرتبطة بالنظام الدولي، وصعود وهبوط القوي، ووضع الولايات المتحدة، والموارد، والطاقة، والنزاع، وغيرها. ويمكن إيجاز أهم ما جاء في التقرير على النحو التالي:-

- تغير النظام الدولي المتعارف عليه منذ الحرب العالمية الثانية بسبب: صعود قوي بازغة، وتأثير لاعبين غير دوليين، واقتصاد معولم، وتحول تاريخي للثروة والقوة الاقتصادية النسبية من الغرب إلي الشرق.

- من أهم ملامح النظام الدولي الجديد الذي سيكون لا يزال في طور التشكيل أنه سيكون متعدد الأقطاب، مع استمرار ضيق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وتزايد القوة النسبية للعديد من اللاعبين غير الدوليين (الشركات والقبائل والمنظمات الدينية والشبكات الإجرامية).
- احتمال تزايد انتشار السلطة والقوة بسبب: (بزوغ لاعبون جدد، والعجز المؤسسي، وتوسع التكتلات الإقليمية، وقوة اللاعبين والشبكات غير الدولية)، الأمر الذي سيؤدي إلى تعددية وتنوع اللاعبين، ومضيفا مزيد من التفتت للنظام الدولي، وإضعاف التعاون الدولي.
- من غير المتوقع رغم الأزمة المالية العالمية الحالية أن يشهد النظام الدولي انهيارًا كاملاً مثلما حدث في الحرب العالمية الأولى، ولكن من المتوقع أن تكون العشرين سنة القادمة مليئة بالمخاطر المحتملة، التي سيكون أهم ملامحها: التنافس الاستراتيجي على التجارة، والاستثمار، والابتكار والتوسع التكنولوجي.
- في ظل هذا النظام الدولي المتصف بالإنهاك من جراء التحول من نظام قديم غير مكتمل إلى آخر لا يزال في طور التشكيل، فإن الولايات المتحدة ستكون واحدة ضمن عدد من اللاعبين المهمين على المسرح العالمي، نظرا لتراجع وقلة نفوذها، وإن ظلت اللاعب الأكثر قوة من حيث امتلاك القوة العسكرية، ستعتمد القوي الأخرى (لاعبين دوليين وغير دوليين) على التقدم العلمى والتكنولوجي وتبني تكتيكات حربية غير تقليدية، بالإضافة إلى تزايد دقة الأسلحة بعيدة المدى، وتزايد استخدام هجمات عسكرية آلية، من غير المؤكد أن يكون اللاعبين الجدد (دوليين أو غير دوليين) راغبين أو قادرين على تحمل المزيد من الأعباء العالمية.
- رغم تصاعد مناهضة الأمركة حديثا، فقد تستمر الولايات المتحدة تلعب دور الموازن فى الشرق الأوسط وآسيا، وعامل حسم للتنافس وللآراء المتنوعة فى إيجاد حلول بشأن قضايا الأمن الجديدة مثل التغير المناخي،

ومن المتوقع أن تستمر تلعب دورا هاما فى تقويض الإرهاب من خلال استخدام القوة المسلحة.

- أهم القضايا العالمية التى ستستمر : شيخوخة السكان فى الدول المتقدمة، وزيادة القيود على الطاقة والطعام والمياه، والقلق من التغير المناخي.
- سيرافق النمو الاقتصادي انتقال وتدفق، لا مثيل له تاريخيا، لحجم وسرعة واتجاه الثروة والقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، بسبب زيادة أرباح دول الخليج وروسيا المرتبطة بارتفاع أسعار البترول والسلع، وانخفاض تكاليف نقل أماكن التصنيع والخدمات إلى أسيا.
- أهم اللاعبون الجدد المتوقعين هم الصين والهند وروسيا، فمن المحتمل أن مشاركة كل من البرازيل وروسيا والهند والصين *BRIC's* مجتمعين فى الناتج المحلى الإجمالى *GDP* العالمي أن تكون مساوية لتلك التى تشارك بها الدول السبعة الكبار *G-7*. من غير المتوقع أن توجد دول أخرى قادرة على الوصول إلى مستوي هؤلاء الثلاثة أو تماثل نفوذهم الفردي العالمي، رغم احتمالات وجود قوي سياسية واقتصادية أخرى مثل أندونيسيا وإيران وتركيا.
- النموذج الغربى الليبرالى لم يعد حتمي، فى ظل وجود نماذج تنموية بديلة، فكل من الصين والهند وروسيا تتبع نموذج رأسمالية الدولة *State Capitalism* حيث الدولة تتمتع بدور بارز فى إدارة الاقتصاد.
- دول أخرى ستشهد تراجع اقتصادى مثل دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، التى ستظل الأكثر عرضة للضعف والضغوط الاقتصادية والصراعات المدنية وعدم الاستقرار السياسي، مع أن العديد من دول أمريكا اللاتينية ستصبح قوى متوسطة الدخل، فإن أخرى مثل فنزويلا وبوليفيا التى اعتنقتا السياسات الشعبوية *Populist Policies* لفترات طويلة ستتراجع، والبعض مثل هايتى ستصير أكثر فقرا وأقل حوكمة.
- ستمثل كل من أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كل النمو السكانى تقريبا، بينما سيحتفظ الغرب بأقل من ٣% فى الوقت الذى ستستمر أوروبا

واليابان سابقة بمراحل القوي البازغة من حيث نصيب الفرد من الثروة، فإنها ستكافح من أجل الحفاظ على معدلات نمو قوية بسبب تناقص نسبة السكان فى سن العمل، وستكون الولايات المتحدة استثناء جزئيا للدول المتقدمة من حيث شيخوخة السكان بسبب تزايد معدلات الهجرة وارتفاع معدل المواليد.

- من المتوقع أن يتراجع عدد الدول ذات الهياكل العمرية الشابة فى قوس عدم الاستقرار الحالى بنسبة ٤٠% حيث ثلاثة من كل أربعة دول ذات كتلة شبابية ستكون فى دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، والباقى سيوجد فى قلب الشرق الأوسط ومبعثرين عبر جنوب ووسط آسيا وجزر المحيط الهادى.
- سيستمر النمو الاقتصادي العالمي الغير مسبوق ضاغطا على الموارد الاستراتيجية مثل الطاقة والغذاء والمياه، ويجعل من قضاياها الأكثر شهرة فى الأجندة الدولية، فالطلب عليها من المتوقع أن يتجاوز المتاح منها، وعلى سبيل المثال فإن إنتاج النفط والغاز للدول غير الأعضاء فى الأوبك لن يكون بقدر الطلب عليه.
- البنك الدولى قدر ارتفاع الطلب على الغذاء بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠٣٠ نتيجة للزيادة السكانية عالميا، وزيادة الثراء، وتبنى طبقة متوسطة أكبر لنموذج النظام الغذائي الغربى.
- سيسوء وضع المياه لأغراض الزراعة بسبب عجز الوصول إلى إمدادات مستقرة، وزيادة معدلات الانتقال من الريف للمدن، وزيادة نسبة السكان بحوالى ١,٢ بليون نسمة.
- من المتوقع أن تتفاقم ندرة الموارد بسبب التغير المناخي، فعدد من المناطق، تبعا لتنوع التأثير حسب المنطقة، ستبدأ فى المعاناة من ندرة المياه وخسارة الناتج الزراعى، يتوقع الخبراء خسائر زراعية كبيرة ستكون مؤلمة بالنسبة للعديد من الدول النامية، نظرا لزيادة أعتماد هذه الدول على المحاصيل الزراعية.

- الحل سيكون على عاتق التكنولوجيا الجديدة لإيجاد بدائل للوقود الحفرى، أو وسائل للتغلب على قيود الغذاء والمياه، رغم أن التكنولوجيا الحالية غير كافية لإحداث تحول فى الطاقة، إلا أنه من المتوقع أن توجد تكنولوجيا جديدة تكون قادرة على ذلك، ولكن من المتوقع أيضاً أن يكون تبنى الوقود بطىء، حيث أن دراسة وجدت أن التكنولوجيا الجديدة تأخذ فى المتوسط ٢٥ سنة لتكون متبناة بشكل واسع.
- رغم احتلال قضايا الموارد لمواقع هامة فى الأجندة الدولية فإن قضايا الإرهاب والنزاع والتخصيب ستظل من دواعي القلق الرئيسية، فمن غير المتوقع أن يختفى الارهاب، ولكن سيتقلص اللجوء إليه إذا استمر النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات بطالة الشباب فى الشرق الأوسط، غير أن البعض المدفوعين بعوامل الرغبة فى الانتقام والشهادة سيستمرون فى اللجوء للعنف لتحقيق اهدافهم.
- غياب فرص التوظيف والوسائل الشرعية للتعبير السياسي ستزيد من حالات عدم الولاء والعنصرية وعضوية الشباب فى الجماعات الإرهابية. سيظل أهم دواعى القلق هو وصول وسائل بيولوجية ونووية إلى يد جماعات إرهابية وساخطة، التى سيكون فى متناول أيديها أخطر المقدرات العالمية، بسبب انتشار التكنولوجيا والمعرفة العلمية، والتى قد توظفها لإيقاع عدد كبير من الضحايا.
- قلق بعض الدول فى منطقة الشرق الأوسط من امتلاك إيران "الغير حتمى" لأسلحة نووية قد يدفعها إلى تطوير إجراءات دفاعية جديدة بالتعاون مع قوى خارجية، وامتلاك أسلحة إضافية، وإعادة النظر فى متابعة طموحاتها النووية.
- حيث ستكون معظم الدول مشغولة بتحديات العولمة، فإنه من غير المتوقع أن توجد صراعات أيدلوجية كتلك التى كانت أثناء الحرب الباردة، إلا أن قوة الأيدولوجيا من المحتمل أن تزداد فى العالم الإسلامى وخاصة فى القلب العربى.

- الصراع على الموارد الذى لم يحدث لفترات طويلة، قد يعود مرة أخرى مجددا، بسبب اتخاذ بعض الدول (التى ستدرك ندرة الطاقة) لإجراءات من شأنها ضمان وصولها المستقبلى لمصادر الطاقة، ورغم كونها ستكون نزاعات محدودة، إلا أن عواقبها الجيو-سياسية ستكون هامة.
- القلق الأمنى البحري قد يزيد من جهود تحديث القوي البحرية العسكرية مسببا المزيد من التوتر والتنافس وتغير التوازنات، إلا إنه فى المقابل قد يفيد فى إيجاد مزيد من التعاون لحماية الممرات البحرية الهامة وعلاج مشكلة ندرة المياه.
- رغم تراجع احتمالات استخدام السلاح النووي، إلا إنه لو حدث سيكون أخطر من اليوم، نتيجة حصول دول جديدة وجماعات إرهابية على التكنولوجيا النووية، واستمرار شبح الصراعات الحدودية بين القوى النووية مثل باكستان والهند، واستمرار تغير أو انهيار أنظمة حكم مضطربة فى دول نووية مثل كوريا الشمالية، مما يزيد من التساؤلات حول إمكانية التحكم والتأمين التى تفرضه الدول الضعيفة على ترساناتها النووية، استخدام السلاح النووى سيتسبب فى صدمة دولية على المستوي الإنساني فضلا عن حدوث تغيرات جيو-سياسية هامة مثل سعي بعض الدول لتأسيس وإعادة تشكيل أحلاف عسكرية مع قوي نووية موجودة ومحاولة البعض الآخر لنزع عالمي للسلاح النووي.
- رغم تصاعد قوي البرازيل وروسيا والهند والصين فمن غير المحتمل أن تتحدي النظام الدولي، سامحة لآخرين بتحمل أعباء التعامل مع قضايا الإرهاب وتغير المناخ ونسبة المواليد وأمن الطاقة. سيكون على المؤسسات الدولية أن تتكيف مع الوضع الجديد وتزيد مصادرها وتأخذ مهام جديدة.
- المنظمات غير الحكومية المتخصصة فى قضايا محددة ستكون جزء من المشهد العام، رغم محدودية تأثيرها فى ظل غياب تنسيق الجهود بين

المؤسسات الدولية والحكومات . احتضان المؤسسات الدولية للقوي البازغة سيعيق عملها فى معالجة القضايا العالمية الهامة.

- التكتل الإقليمي الأسيوي من المحتمل أن يكون ذو ثقل عالمي، وهذا الاتجاه سيكون معزز ومقوي للاتجاه نحو القطاعات المالية والتجارية الثلاث لتصبح شبه تكتلات وهي: أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق أسيا، التى وجودها قد يحقق اتفاقيات مستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، وقد يحدث تنافس بين هذه التكتلات فى قطاعات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والنانوتكنولوجي وحقوق الملكية الفكرية ومناحي أخرى للاقتصاد الجديد. فى غياب التعاون الإقليمي فإن البديل الطبيعى هو المنافسة على مصادر الطاقة الطبيعية وخاصة بين الصين واليابان.

مما سبق من لقطات سريعة لأهم ما جاء فى التقرير، فإن التقرير يؤكد على إن تغير النظام العالمي المتسارع، فى نفس وقت تزايد التحديات الجيو-سياسية، سيزيد من احتمالية عدم الاستمرار (تغير أكثر من استمرارية) وصدمات ومفاجآت، فلا توجد نتيجة واحدة تبدو حتمية، وفى بعض الأحيان فإن المفاجأة هى فقط عامل وقت، وإن كان هناك شيئا حتميا ففقط ستتبقى أسئلة حول متى وكيف سيحدث؟، وما يبدو غير معقولاً اليوم قد يبدوا معقولا حينها.

٤. أهم الاختلاف بين تقريرى "عالم متحول" و"رسم خرائط مستقبل العالم":

الاختلاف الأكثر إثارة بين تقرير ٢٠٢٥ (عالم قد تحول) والسابق له ٢٠٢٠ (رسم خرائط مستقبل العالم) هو الافتراضات بشأن مستقبل متعدد القوى وتغير النظام الدولى، فتقرير ٢٠٢٥ يصف عالما تلعب فيه الولايات المتحدة دوراً بارزا فى الأحداث العالمية، ولكنها ستكون واحدة ضمن عدة لاعبين آخرين من القادرين على إدارة المشكلات، فى المقابل فإن تقرير ٢٠٢٠ توقع استمرار سيطرة الولايات المتحدة، وافتراض نبذ معظم القوي الكبرى لفكرة إحداث توازن مع الولايات المتحدة.

كذلك فإن التقريرين مختلفين في معالجة قضايا إمدادات وطلب ومصادر الطاقة البديلة الجديدة. ففى تقرير ٢٠٢٠ تم الأخذ في الاعتبار إمدادات الطاقة التى لازالت في باطن الأرض والغير مؤكدة لمقابلة الطلب العالمي. طبقا لتقرير أسبق فإن عدم استقرار البلدان المنتجة أو توزيع الإمدادات أو التنافس على مصادر الطاقة سيكون لها تأثير مؤذي على أسواق البترول الدولية. مع هذا فتقرير ٢٠٢٠ نبه إلى زيادة عالمية في استهلاك الطاقة وأكد على سيطرة الوقود الحفري، في المقابل فإن تقرير ٢٠٢٥ يري أن العالم سيكون في منتصف تحول هام إلى وقود أكثر نظافة، مع احتمالية أن تلعب التكنولوجيا الجديدة دورا هاما في إيجاد بدائل الطاقة وعلاج مشاكل ندرة الطعام والمياه. في تقرير ٢٠٢٠ الطلب على الطاقة سيؤثر على علاقات القوي الكبرى، ولكن تقرير ٢٠٢٥ يعتبر ندرة الطاقة هى العامل المؤثر جيو-سياسياً.

كل من التقريرين توقع حدوث نمو اقتصادي عالمي قوي، مع ذلك فإن تقرير ٢٠٢٥ يؤكد على أن عدم الاستمرارية هى التى ستكون الاتجاه السائد حيث لا توجد نتيجة واحدة تبدو متوقعة، غير أن العشرين سنة القادمة من التغيير إلى نظام دولي جديد ستكون محفوفة بالمخاطر مثل سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط أو احتمال صراع على الموارد.

السيناريوهات في كل من التقريرين تعالج مستقبل العولمة، ومستقبل إنشاء نظام دولي، والخطوط الفاصلة بين العوامل التى ستتسبب في نزاعات أو تقارب بين القوي. كل من التقريرين يري العولمة محركا سيعيد تنظيم الاختلالات الحالية على أسس جغرافية وإثنيه ودينية وسوسيو-اقتصادية.

المشهد العالمى عام ٢٠٢٥

قدم التقرير عبر اتجاهاته الرئيسية التى يتناولها أهم ملامح المشهد العالمى في عام ٢٠٢٥، من خلال عرض أهم الحقائق النسبية وتأثيرها المحتمل، والأمور غير المؤكدة وعواقبها.

١ – الحقائق النسبية وتأثيرها المحتمل :

الحقائق النسبية	التأثير المحتمل
نظام عالمي متعدد القطبية ينبثق مع صعود الصين والهند وآخرون، تزايد القوة النسبية لفاعلين غير دوليين مثل الشركات والقبائل والمنظمات الدينية والشبكات الإجرامية.	مجتمع دولي لا يتألف فقط من دول قومية حيث القوة ستكون أكثر توزيعا بين اللاعبين الجدد، ليخلق قواعد جديدة للعبة، ويزيد من مخاطر ضعف الحلف التقليدي الغربي، تزايد انجذاب الدول لنموذج التنمية الصيني البديل عن ذلك الغربي.
تحول غير مسبوق تاريخيا للثروة والقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق	بعض الدول ستصير أكثر استثمارا في اقتصادها مما سيكون حافزا للاستقرار الجيو-سياسي، ومع ذلك فإن التحول سيقوي روسيا التى ترغب في تحدي الولايات المتحدة.
الولايات المتحدة ستظل الأكثر قوة ولكن بسيطرة أقل	تقلص القدرات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة سيجبرها على المفاضلة بين أولويات السياسة الداخلية والخارجية.

الحقائق النسبية	التأثير المحتمل
استمرار النمو الاقتصادي سيضغط على مصادر الطاقة والغذاء والمياه	ابتكار تكنولوجي سريع سيكون الحل الرئيسي في الفترة القادمة
انخفاض عدد الدول ذات الكتلة الشبابية في قوس عدم الاستقرار، ولكن العديد من الدول ذات الكتلة الشبابية متوقع لها البقاء في مسارات نمو سريعة	بدون تغيير كلى لظروف العمل فى الدول المتخمة بالشباب مثل أفغانستان ونيجيريا وباكستان واليمن فإنها ستظل مهيأة لعدم الاستقرار وفشل الدولة
تزايد احتمالات نشوب نزاعات طبقاً لسرعة التغيرات فى مناطق من الشرق الأوسط الكبير وإنتشار القدرات الفتاكة	ضرورة تزايد قيام الولايات المتحدة بدور الموازن الاقليمى في الشرق الأوسط، وإن لم تفعل فإن قوي كبري وروسيا والصين والهند ستلعب دورا أكبر مما هو عليه الآن
من غير المحتمل أن يختفى الإرهاب وأن كان اللجوء إليه سيقل إذا استمر النمو الاقتصادي وانخفاض معدل البطالة في الشرق الأوسط، مع ذلك فإن قدرات خطيرة ستكون في متناول أيدي هؤلاء المتبقين نتيجة لانتشار التكنولوجيا والمعرفة العلمية	زيادة فرص استخدام أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية مع الانتشار التكنولوجي والقوة النووية، وعواقبها النفسية ستجعل العالم أكثر عولمة.

٢- أوجه عدم اليقين الرئيسية وعواقبها المحتملة:

أوجه عدم اليقين الرئيسية	العواقب المحتملة
إذا ما حدث التحول عن طاقة البترول والغاز في الإطار الزمني حتى عام ٢٠٢٥	مع ارتفاع أسعار البترول والغاز ستزداد القوة القومية لمصدرين رئيسين مثل روسيا وإيران. تراجع متواصل في الأسعار (مرتكز ربما

	على تحول أساسي إلى مصادر طاقة جديدة) من شأنه أن يطلق زناد تراجع طويل المدى لمصدرين البترول كلاعبين عالميين وإقليميين.
مدى سرعة حدوث التغير المناخى وتأثيره على المناطق (حسب الموقع) سيكون أكثر وضوحا	من المحتمل أن تتفاقم ندرة الموارد خاصة شح المياه بسبب التغير المناخي
إذا ما تراجعت المراحل التجارية وانحسرت الأسواق العالمية	الانزلاق في عالم الموارد القومية الذي من شأنه زيادة خطر المواجهات بين القوي العظمي
إذا ما حدث تقدم نحو الديمقراطية في روسيا والصين	تعددية سياسية تبدو أقل احتمالية في روسيا في ظل غياب تنوع اقتصادي، زيادة فرص ليبرالية سياسية صينية في ظل ضغوط الطبقة المتوسطة النامية.
إذا ما الخوف الإقليمى من التسلح النووي الإيراني أطلق زناد سباق التسلح وعسكرة	ستحدث حلقات من صراعات منخفضة الحدة وإرهاب تحت مظلة نووية يمكن أن يقود إلى تصعيد غير مقصود واتساع نطاق الصراع
إذا ما الشرق الأوسط أصبح أكثر استقراراً وخاصة إذا استقر العراق وإذا ما تم حل الصراع العربي الإسرائيلي بسلام	من المحتمل أن تزيد الاضطرابات تحت معظم السيناريوهات. إحياء النمو الاقتصادي وعراق أكثر ازدهارا وحل سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من الممكن أن يولد بعض الاستقرار في المنطقة مع تزايد قوة إيران، وتحول بعيدا عن البترول والغاز.

إذا ما استطاعت كل من أوروبا واليابان التغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن العوامل الديمغرافية	اندماج ناجح للأقليات المسلمة في أوروبا يمكن أن يزيد من قوة العمل المنتجة ويجنب أزمات اجتماعية. عجز جهود أوروبية ويابانية لتخفيف التحديات الديمغرافية قد يقود إلى تراجع طويل المدى
إذا ما عملت القوي العالمية مع مؤسسات متعددة الجوانب لتأقلم بنائها وأدائها في المشهد الجيو-سياسي المتحول	قوى بازغة تُظهر تردد اتجاه مؤسسات عالمية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى، ولكن هذا قد يتغير باعتبار أنهم أصبحوا لاعبين أقوياء على المسرح العالمي. الإندماج الأسيوي قد يقود إلى تكتلات اقليمية أكثر. الناتو سيواجه تحديات قاسية في مقابلة مسئوليات خارج المنطقة مع تراجع القدرات الأوربية العسكرية. حلفاء تقليديين سيضعفون.